



ECONOMIC AND SOCIAL COMMISSION FOR WESTERN ASIA

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا
اجتماع رفيع المستوى وورشة اقليمية حول نظام الحسابات القومية 2008
27-24 حزيران/يونيو 2013، عمان، الأردن

كيفية رسم خطة استراتيجية وطنية

لتنفيذ نظام الحسابات القومية SNA 2008 في المنطقة العربية¹

¹ اعداد ماجد سكينى، احصائي في شعبة الاحصاءات الاقتصادية في الاسكوا والمنسق الاقليمي لبرنامج المقارنات الدولية لغربي اسيا

المحتويات

3مقدمة
4صياغة الإستراتيجية الوطنية:
4دعم الإحصاءات:
7المراحل الرئيسية لتنفيذ الاستراتيجية:
7المرحلة الأولى:
8المرحلة الثانية:
9المرحلة الثالثة:
10المرحلة الرابعة:
10تسليط الضوء على المنطقة العربية:

مقدمة

إن توفر الحسابات القومية هو شرط مسبق لإدارة جيدة للإقتصاد الكلي ولصنع السياسات المرتكزة على الأدلة، ويمكن للتقديرات أن يكون لها تأثير فوري على سلوك مختلف الجهات الفاعلة في الإقتصاد القومي والإقتصاد العالمي، فالنظام الإحصائي في العديد من الدول النامية ضعيف وعرضة لضغوط متزايدة. يعود ذلك لإرتفاع طلبات المستخدمين المحليين والدوليين، بالإضافة إلى محدودية الموارد التقنية والبشرية المتوفرة، مما يؤدي غالباً إلى إضعاف موثوقية وصحة البيانات الموجودة. وعلى الرغم من تطوير معايير جديدة للحسابات القومية، إلا أنه حتى الآن ما زالت العديد من بلدان غرب آسيا في وضع لا يمكنها من خلاله الإمتثال للحد الأدنى لمتطلبات المعايير السابقة، أي نظام الحسابات القومية (SNA) لعام 1993. إن النقص في مصادر البيانات المتوفرة هو أحد العقبات الرئيسية أمام تنفيذ نظام الحسابات القومية (SNA) لعام 1993 في المنطقة.

ولكي يتسنى لدول المنطقة العربية القدرة على تطبيق نظام الحسابات القومية والامتثال للمعايير الدولية الموصى بها، فهناك حاجة إلى منهج تخطيط إستراتيجي متواصل، مرن وذو إدارة جيدة من شأنه أن يساهم في بناء وتعزيز القدرة الإحصائية على الصعيد الوطني وإنتاج البيانات المطلوبة لدعم تطور الدولة على حد سواء؛ وإمكانية وضع تخطيط إستراتيجي ناجح يجب إجراء تحليل SWOT مستهدفاً كل من النقاط التالية:

- الإطار المؤسسي ومنهج صنع القرار
- البنية الإحصائية التحتية
- القدرة على تنفيذ مسح إقتصادية
- إمكانية الوصول إلى بيانات إدارية
- الموظفون ومستوى المهارات
- القدرة على تطوير وسائل التكنولوجيا المعلوماتية
- القدرة على المشاركة في نشاطات دولية
- ثقة المستخدم في نزاهة مكاتب الإحصاء الوطنية وجودة البيانات

صياغة الإستراتيجية الوطنية:

تبدأ المراحل الأولى من صياغة الاستراتيجية الوطنية مع إطلاق العملية حيث تتطلب قراراً رسمياً، تمويلاً، إطار قانوني وخارطة طريق للبرنامج. يتم من بعدها تقييم الوضع الحالي لنظام الإحصاء الوطني بشكل عام، ونظام الحسابات القومية بشكل خاص وذلك من خلال مراجعة احتياجات المستخدمين، تقييم تدابير التعاون والتنسيق، ورصد الثغرات في عملية تجميع البيانات والقدرة الإحصائية على تنفيذ أنشطة جديدة. ومن ثم تبدأ عملية تطوير الرؤية مع وضع أولويات مشتقة من مرحلة التقييم يتبعها تحديد الخيارات الاستراتيجية، ومن بعد ذلك تحضير مخطط التنفيذ، فتوزع الموارد والإجراءات وتحدد الأنشطة الرئيسية، وأخيراً تنفيذ، رصد وتقييم الاستراتيجية عبر آليات لرصد، تقييم ومراجعة الاستراتيجية مع مرونة وإستجابة لطلبات جديدة وتعديل الإستراتيجية *On-the-go* إذا لزم الأمر.

إن نظام الحسابات القومية 2008 هو بمثابة الإطار المفاهيمي العام لتجميع الحسابات القومية. تختلف طرق تطبيق النظام بشكل كبير من دولة إلى أخرى. ويستند قرار تنفيذ نظام الحسابات القومية أولاً على توفر مصادر البيانات الداعمة للتنفيذ، ثم على القدرة المؤسسية للوحدة المكلفة بتنفيذ نظام الحسابات القومية، وأخيراً على حاجات المستخدمين المحليين والدوليين لمؤشرات الحسابات القومية.

دعم الإحصاءات:

إن نجاح وضع استراتيجية لتنفيذ نظام الحسابات القومية متعلق بعمل المدراء الداعم للإحصاءات في المكاتب الإحصائية. فإن صياغة وتصميم استراتيجية وطنية، تمويلها وتنفيذها بشكل جيد يؤدي الى استخدام افضل للإحصاءات، إتخاذ قرارات افضل وبالتالي نتائج افضل. ففي هذه المرحلة تطرح أسئلة مهمة (مثل الملكية، الجهات الفاعلة المعنية، الدعم السياسي والمساعدة التقنية) وحيث تكون الحاجة الى دعم الاحصاءات في اعلى مستوياتها. ان مستوى مشاركة القادة السياسيين تختلف حسب عملية صنع القرار والإنشاء السياسي، ومع ذلك فإن مشاركة القادة السياسيين بشكل مبكر في هذه العملية تؤدي الى نتائج أفضل.

إن الدعم الإحصائي هو وسيلة لإقناع صانعي السياسات، وسائل الإعلام، المجتمع المدني والوكالات المتعددة الأطراف والثنائية على أهمية الإحصاءات في السياق الأوسع للتنمية، وبشكل خاص على ضرورة تطوير استراتيجية تطبيق الحسابات القومية لكل بلد كأداة تحسين نظام الإحصاءات الوطني. وبإمكاننا إلقاء الضوء على بعض الخطوات الرئيسية لوضع استراتيجيات لدعم الإحصاءات وهي:

أ- بتّ الأهداف الضرورية لدعم الإحصاءات. قد يكون هناك حاجة الى تغييرات وتحسينات في المكاتب الإحصائية، ولكن إن النهج الأكثر فعالية يكون حين يتم التركيز على عدة اهداف مستحبة لتنفيذ الاستراتيجية لتمثل اساس الدعم الاستراتيجي، وبعض هذه الأهداف قد تكون:

- وضع خطة عمل لتطبيق نظام الحسابات القومية 2008
- الحصول على تمويل لتطبيق نظام الحسابات القومية وتجميع الإحصاءات الإقتصادية
- انتاج احصاءات موثوقة، دقيقة وقصيرة الأجل في اطار الحسابات القومية
- تطوير مهارات وقدرات الموظفين في قسم الحسابات القومية
- وضع خطة عمل طويلة الأمد واستراتيجية تمويلية
- تحسين استخدام احصاءات الحسابات القومية عبر مختلف الأطراف

ب- تحديد العوامل الاجتماعية، السياسية، الإقتصادية والمؤسسية للوصول للأهداف المرجوة. ان تحليل الوضع الحالي في المكاتب الإحصائية قد يساعد في امكانية تحديد العوامل السلبية والإيجابية التي قد يكون لديها تأثير للوصول الى الأهداف المتوخاة. فإن البعض من العوامل الإيجابية المحتملة هي أولاً، أن بعض الجهات المانحة اصبحت مهتمة اكثر بالإحصاءات لإثبات فعالية وتأثير المساعدة ورصد دعم الميزانية. ثانياً، انه على وزير المالية اثبات أن التطوير والمساعدة فعالين وذلك من خلال تحليل الإحصاءات الإقتصادية. ثالثاً، بعض الاحصاءات الرفيعة المستوى مثل الرقم القياسي لأسعار المستهلك قد أثارت اهتمام وسائل الاعلام والمصلحة العامة في مجال الاحصاءات. أما بعض العوامل السلبية التي قد تؤثر على الوصول للأهداف فهي أن معظم الجهات المانحة لا تدعم الاحصاءات بشكل عام، وأن الطلب على الاحصاءات منخفض اجمالاً والموارد المتاحة للحكومة محدودة.

ت- تحديد المنظمات والأشخاص الذين باستطاعتهم المساعدة والتطوير. في حالات عديدة فإن اي تطوير يتطلب تمويل او موارد اضافية. فباستطاعة المكاتب الوطنية للاحصاء التواصل مع وزير المالية بشكل مباشر للحصول على تمويل إضافي أو مع الجهات المانحة بطريقة غير مباشرة عبر الاعلام ومنظمات المجتمع المدني المهتم بالتحسينات الاحصائية.

ث- تحديد الرسائل لتوعية المنظمات والأفراد، فإن محتوى الرسائل التي تحضرها وتنقلها المكاتب الاحصائية الوطنية تتأثر بنوع المنظمة التي يتم طلب التمويل منها. هناك العديد من الرسائل التي يمكن طرحها لإحداث تغيير. فإن وزير المالية، الجهات المانحة، الإعلام والمجتمع المدني باستطاعتهم إحداث تغيير كبير من ناحية دعم الإحصاءات. فمثلاً يجب على الرسائل المبعوثة لوزير المالية أن تشدّد على أهمية الإحصاءات وعلى أن الإستثمار في الإحصاءات ستكافئ نفسها بتحسين فعالية تخصيص الموارد، وبأهميتها لإدارة طريقة تقديم وتحليل نتائج سياسة الدولة وللتخطيط الإنمائي على المستوى المحلي. أما

الرسائل المبعوثة للجهات المانحة قد تشدد على ضرورة الإحصاءات لتحسين توزيع ورصد المساعدات ولتقديم، قياس وتحليل نتائج السياسات. أما بالنسبة للإعلام والمجتمع المدني فإن التشديد قد يكون بإقناعهم بأن إحصاءات افضل تحسن الوسائل الكفيلة لتحميل الحكومة مسؤولية وضع سياساتها.

ج- تحديد الطرق لا يصال الرسائل. ان من افضل الطرق لا يصال الرسائل للجهات المختلفة هي عبر تحديد الجهة المتلقية وما يمكن ان تساهم به للمكتب الاحصائي. هناك عدة طرق لنقل الرسائل، أولاً إذا كانت الرسالة موجهة الى وزير المالية فإن توصيل الرسالة بطريقة مباشرة يكون عبر شرح تأثير الاحصاءات المفيدة وذلك عبر اعطاء أمثلة جيدة وسيئة، وعبر تقديم نوعية احصاءات تخضع لقيود الميزانية. أما الطريقة الثانية التي يمكن أن تصل من خلالها الرسالة فهي الطريقة الغير مباشرة عبر الرسائل الإعلامية.

أما اذا كانت الرسالة موجهة للجهات المانحة، فإن توصيل الرسالة يتم عبر طريقتين. الأولى هي الطريقة المباشرة وذلك عبر الاجتماع بالجهات المانحة والتأكد من ان ممثليها يضغطون على الاحصاءات التي يتم انتاجها، أما الطريقة الثانية فهي التغطية عبر الوسائل الاعلامية. واذا كانت الرسائل موجهة للاعلام والمجتمع المدني، فإن مضمون الرسالة يسلم مباشرة عبر بيان صحفي، مقابلات مع صحفيين، مؤتمر صحفي/ دورة تدريبية، ملصقات / منشورات ومطبوعات سهلة الاستخدام.

إن المنهجية الإستراتيجية تساعد المدراء على وضع خطة فعالة وناجحة لدعم الإحصاءات الضرورية وتنفيذ نظام الحسابات القومية. تستند استراتيجية تنفيذ الحسابات القومية 2008 على الظروف المحيطة، وبالتالي فإن لها تأثير على تطوير النظام الإحصائي الكلي الذي من أهدافه الأساسية تشكيل اطار تنسيقي للإحصاءات من أجل ضمان تناسق التعاريف والتصانيف المستخدمة في مختلف مجالات الإحصاءات. بالإضافة الى ذلك فإنه يوفر اطار محاسبة ويضمن التناسق الرقمي للبيانات من مصادر مختلفة وبالتالي يمكن الكشف عن أخطاء في العمليات الحسابية للمؤشر الإحصائي. أما سبب الطلب لمطابقة الحسابات القومية فهو من أجل تحديد طبيعة التعديلات والتحسينات التي ادخلت على كافة الأنظمة الإحصائية مثل الإحصاءات المالية او احصاءات ميزان المدفوعات. فلذلك فإن تطوير منهجية الحسابات القومية تقتضي الى تطوير الاحصاءات الاقتصادية بشكل عام، فلكي يتم تقدير معدل النمو الإقتصادي المرتكز على الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، من المتوجب تطبيق وتطوير نظام الأسعار في النظام الإحصائي.

المراحل الرئيسية لتنفيذ الاستراتيجية:

تتألف خطة عمل تنفيذ استراتيجية تطبيق نظام الحسابات القومية من أربعة مراحل:

- المرحلة الأولى: الأهداف والغايات

- المرحلة الثانية: التنظيم

- المرحلة الثالثة: التجميع

- المرحلة الرابعة: النشر

المرحلة الأولى:

تبدأ المرحلة الأولى لتنفيذ الاستراتيجية بتحديد الأهداف والغايات. فالهدف هو تطبيق نظام الحسابات القومية 2008، أما الغاية فهي الحصول على النتائج المحددة التي يتعين تحقيقها خلال فترة معينة تكون من ثلاث لخمس سنوات. يجب أن تركز الغايات التي تسعى الدول إلى تحقيقها، على تحليل معمق للوضع المحلي حيث يمكن لبعض العوامل المهمة أن تساعد في تحديد الغايات التي يجب تحقيقها ومنها أولاً القدرة الإحصائية للدول على تأمين مصادر البيانات المطلوبة في عملية تجميع الحسابات القومية (مثلاً تقدير الناتج المحلي الإجمالي من خلال مقاربتى الإنفاق والإنتاج، بحسب الصناعات)، ثانياً الموارد البشرية (العدد ومستوى المعرفة) القادرة على تنفيذ وتطوير الحسابات القومية، ثالثاً إمكانية استخدام البيانات المالية (حسابات تجارية، على سبيل المثال) من القطاع الرسمي والقدرة على ترجمة هذه المعلومات إلى مؤشرات خاصة بالحسابات القومية بحسب النشاط أو القطاع المؤسسي، وأخيراً بنية الاقتصاد، تقدير حسابات باقي دول العالم وتحديد حجم القطاع الغير رسمي والقدرة على تغطيته بمصادر البيانات المتوفرة.

تتضمن عملية تنفيذ نظام الحسابات القومية تجميع البيانات وتحضيرها، والتي قد لا تتفق مع أولويات سياسة الدولة في وقت معين. فبالنسبة للعديد من الدول، يعتبر التنفيذ الكامل لنظام الحسابات القومية غير متاح، وذلك لعدم توفر بعض (أو العديد) من العوامل التي تم وصفها للتو، فنتيجة لذلك يجب على الدولة تحديد الأهداف التي تريد تحقيقها.

يتم تقييم وضع الإحصاءات الاقتصادية في كل دولة بالإمتثال بالإطارين التاليين: إطار مراقبة الحسابات القومية وإطار صندوق النقد الدولي (IMF) لتقييم نوعية البيانات:

أ- إطار مراقبة الحسابات القومية:

ضمن هذا الإطار تتم مراقبة الحسابات القومية التي تسهل عملية تحقيق الأهداف حيث يمكن للدولة الإمتثال بست معالم لتنفيذ نظام الحسابات القومية (Milestones for SNA implementation) وتتضمن هذه المعالم التالي:

المعلم الاول: المؤشرات الأساسية للناتج المحلي الاجمالي GDP بالاسعار الجارية والثابتة حسب منهج الانفاق و حسب منهج الانتاج

المعلم الثاني: اجمالي الدخل القومي ومؤشرات أولية أخرى، حساب بقية العالم، الحساب الخارجي للدخل الأولية، التحويلات الجارية وحساب رأس المال والحسابات المالية

المعلم الثالث: الخطوة الأولى لتركيب الحسابات القطاعية: حساب الإنتاج لجميع القطاعات.

الحسابات التالية لقطاع الحكومة العامة: حساب توليد الدخل، حساب تخصيص الدخل الأولي، الثانوية توزيع الدخل، حساب استخدام الدخل المتاح، حساب رأس المال والحساب المالي.

المعلم الرابع: الخطوة المتوسطة الأولى لتركيب الحسابات القطاعية: الحسابات التالية لجميع القطاعات المؤسسية: حساب توليد الدخل، حساب تخصيص الدخل الأولي، الثانوية توزيع الدخل، حساب استخدام الدخل المتاح و حساب رأس المال.

المعلم الخامس: الخطوة المتوسطة الثانية لتركيب الحسابات لجميع القطاعات المؤسسية: الحساب المالي

المعلم السادس: الخطوة الأخيرة لتركيب الحسابات لجميع القطاعات المؤسسية: تركيب حساب التغيرات الاخرى في حجم الاصول، الميزانيات العمومية

ب- إطار صندوق النقد الدولي (IMF) لتقييم نوعية البيانات (DQAF): إن هذا الإطار له خمسة أبعاد وهي ضمانات البيانات، سلامة المنهجية، الدقة والموثوقية، المنفعة، وسهولة الاضطلاع (سوف يتم التطرق الى كل من هذه الأبعاد لاحقاً).

المرحلة الثانية:

من بعد تحديد كل من الاهداف والغايات تبدأ مرحلة التنظيم. فبدائية، إن استراتيجية تنفيذ الحسابات القومية تركز بشكل أساسي على الإرادة السياسية للدولة، لذلك فإن ضمان توفير دعم طويل الأمد من الحكومة يعتبر ضرورة لتعيين المؤسسة المسؤولة. إن تنظيم مهام قسم الحسابات القومية يتضمن تجميع مصادر بيانات إحصائية وإدارية، ترجمة مصادر بيانات إحصائية وإدارية إلى مفاهيم خاصة بالحسابات القومية، وضع مؤشرات خاصة بالحسابات القومية، تحضير منشورات وغيرها من الوثائق حول نشر الحسابات القومية، وأخيراً تقديم مقترحات واتخاذ إجراءات لتلبية متطلبات نظام الحسابات القومية.

أما في ما يتعلق بالموارد البشرية، فإن تنفيذ نظام الحسابات القومية يتطلب موظفين وعاملين يتمتعون بمستوى معين من التخصص والمقدرة على القيام بتدريبات مستمرة والحصول على الدعم من إدارة المؤسسة. أما في ما يتعلق بعملية تجميع البيانات، فهي تتطلب عادةً التنسيق بين الأقسام المختلفة ضمن مكتب الإحصاء (الصناعات، التجارة الخارجية، الزراعة، التركيبة السكانية، التعليم، الصحة، الأسعار، إلخ.) أو بين مكتب الإحصاء ومؤسسات أخرى. يؤثر تدفق المعلومات الفعال إلى قسم الحسابات القومية على نوعية وتوقيت تقديرات الحسابات القومية وتعتمد عملية التجميع من مصادر البيانات الإدارية على قدرة مكتب الإحصاء وعلى علاقته مع المؤسسات الأخرى لذلك:

- من المهم وجود بروتوكولات أو مذكرات تفاهم تحدّد الشروط التي يجوز من خلالها جمع البيانات.
- يجب على مكتب الإحصاء الموافقة على بروتوكول تعاون يحدد من خلاله البيانات التي يجب تسليمها، مستوى التفاصيل وترددتها، بالإضافة إلى طريقة تجميع البيانات كما يمكن للبروتوكول أن يحتوي أيضاً على اتفاقية تبادل للبيانات بين المكتب الإحصائي والجهة الأخرى.
- يعتبر التعاون مهماً للمكتب الإحصائي، فهو يسمح له بالنفاذ والإضطلاع على بيانات إدارية وفي نفس الوقت يقوي موقع المكتب في الإقتصاد كمزود رئيسي لمؤشرات إقتصادية وإجتماعية.

المرحلة الثالثة:

- تلي مرحلة التنظيم المرحلة الثالثة وهي مرحلة التجميع، فإن عملية التجميع يجب أن تأخذ بالحسبان:
- الموارد: موارد من أجل تجميع إحصاءات إقتصادية وإجتماعية جيدة، إحصاءات أسعار، من أجل الحفاظ على سجل تجاري موثوق أو من أجل تجميع الحسابات القومية
 - السياسة: إستمرار وثبات في عملية التجميع، إعطاء الأولوية لبعض أجزاء الحسابات القومية، إستقلال مهني
 - المهارات المهنية للموظفين: مهارات في تحليل البيانات وفي وضع إفتراضات إقتصادية منطقية
 - إمكانية الوصول إلى مصادر البيانات الإحصائية والإدارية.

ترتكز استراتيجية تجميع الحسابات القومية على تعريف وتنظيم مختلف المراحل، وتطوير وسائل تكنولوجيا المعلومات الضرورية، وهي تتضمن مراحل مختلفة:

- تصميم الإطار المركزي لتحديد التصنيفات الأربعة المستخدمة في النظام الا وهي:
 - تفاصيل المنتج
 - النشاطات الإقتصادية
 - المعاملات، وغيرها من التدفقات والأسهم
 - التقسيم القطاعي للإقتصاد

- تحديد مصادر البيانات
- تجميع البيانات
- ترجمة البيانات إلى مفاهيم خاصة بالحسابات القومية
- وضع تقديرات:
- فحص مصادر البيانات: تطور، إتساق، مصداقية وواقعية، إلخ
- وضع التقديرات الأولية للمؤشرات الخاصة بالحسابات القومية
- تضمين بيانات إضافية أو أكثر اكتمالاً وتقديرات ثانية للمؤشرات
- معادلة الإجراءات وملائمة البيانات
- وضع التقديرات النهائية للمؤشرات الخاصة بالحسابات القومية
- مراجعة البيانات

إن وسائل تكنولوجيا المعلومات ضرورية لذلك فمن المهم تطويرها حيث يجب على أنظمة الكمبيوتر المستخدمة في

إطار تجميع الحسابات القومية أن تكون مرنة وقادرة على التالي:

- تخزين بيانات مفصلة تستخدم في تجميع الحسابات القومية، متعلقة بالصناعات والقطاعات في أوراق عمل إلكترونية وبشكلهم الأصلي.
- استخدام أوراق العمل لتحويل البيانات الوسيطة التي تم الحصول عليها من مصادر مختلفة (تعدادات، مسح، مصادر بيانات إدارية إلخ) إلى الشكل الخاص بالحسابات القومية وتسجيل كل التعديلات مع كامل تاريخ التجميع.
- احتساب مجاميع الحسابات القومية المناسبة.
- فحص مدى اتساق البيانات بين الصناعات والقطاعات من خلال تبيان الفروقات.
- تأمين وسائل مفيدة للمنهج النهائي لملائمة البيانات، متضمنة روابط للبيانات بين أوراق العمل وجدول الإطار المركزي بطريقة تعكس تأثير التعديلات على مستوى البيانات في أوراق العمل تلقائياً في الجداول المركزية لنظام الحسابات القومية، حيث يمكن فحص الفروقات الإحصائية المتبقية.
- إصدار جداول عمل مفيدة أثناء عملية الملائمة، كمصفوفات المعاملات التي، في كل معاملة أو تدفق يمكن للموارد والإستخدامات (أو الأصول والديون) من خلالها أن تُواجه.
- تخزين التقديرات النهائية للحسابات القومية والنسخات التي تم نشرها مما يتيح للمحاسبين القوميين إعداد تحليل منهجي لموثوقية البيانات المنشورة.

المرحلة الرابعة:

تأتي أخيراً مرحلة النشر وترتكز على ممارسات جيدة في الإحصاءات الرسمية المعتمدة من قبل الأمم المتحدة.

إن المبادئ الرئيسية لاستراتيجية النشر الإحصائي هي:

- يجب أن تكون الإحصاءات قريبة من المستخدمين، شاملة ومفصلة قدر الإمكان بالمصطلحات الإحصائية، في حين تمتثل للمتطلبات بما يخص التشريعات السرية والنوعية، وأن تكون منتجة بفعالية من ناحية التكلفة.
 - يجب أن تكون الإحصاءات دقيقة، موثوقة، متسقة وقابلة للمقارنة في المكان والزمان.
 - يجب أن تكون الإحصاءات محدثة ومنشورة في الوقت المناسب وبشكل دقيق.
 - يجب أن تصدر المعلومات الإحصائية بحسب جدول معلن عنه مسبقاً كما وأن ويجب أن تقدّم بشكل واضح ومفهوم لجميع المستخدمين.
 - يجب أن تكون سرية البيانات الإحصائية المنشورة مضمونة.
 - يجب أن تتوفر البيانات على أساس محايد وموضوعي لجميع المستخدمين.
- يستخدم صندوق النقد الدولي إطار لتقييم نوعية البيانات (DQAF) وذلك عبر نماذج بيانات تقارير مراعاة المعايير والمواثيق (data ROSCs) كأداة لتقييم نوعية ممارسات الدولة في إنتاج إحصاءات الإقتصاد الكلي ويضم إطار تقييم نوعية البيانات ومتطلبات الجودة خمسة أبعاد:
- ضمانات النزاهة تشمل تقييم الموضوعية في عمليات تجميع، تطوير ونشر الإحصاءات.
 - تقييم سلامة المنهجية يشمل دراسة المعايير المعتمدة في عملية التجميع.
 - تقييم الدقة والموثوقية يشمل مصادر البيانات والطرق الإحصائية المستخدمة في تجميع الإحصاءات.
 - تقييم القدرة الخدمية يشمل تقييم لياقة معايير استخدام البيانات، كدورية البيانات وتوقيتها وإتساقها الزمني وغيرها.
 - إمكانية الوصول للبيانات تنعكس من خلال مدى فعالية عملية النشر في توصيل البيانات والبيانات الوصفية للمستخدمين.

تسليط الضوء على المنطقة العربية

و ننتقل الى تسليط الضوء على المنطقة العربية، فبعض الأهداف التي نطمح للوصول اليها في هذه الدول هي:

- تطوير نطاق وتفاصيل الحسابات القومية
- تردد المجاميع – إسمي وأحجام
- الإمتثال لنظام الحسابات القومية 2008
- الإمتثال للتصنيف الصناعي الدولي الموحد 4 ISIC
- تحسين مصادر البيانات المطلوبة – حاجات
- تطوير مصادر البيانات ومناهج التجميع الحالية – ما تمتلكه
- التنسيق مع هيئات أخرى

أما إذا أردنا تسليط الضوء على بعض مواطن الضعف الأساسية في المنطقة، فقد نسلط الضوء على:

- عدم توفر الموارد الكافية المخصصة لجمع وتصنيف الإحصاءات الاقتصادية الأساسية؛
- ضعف في الأطر القانونية والمؤسسات الوطنية وغياب التنسيق بين وكالات مصادر البيانات؛
- عدم الإدراك الكامل لصانعي القرارات للأبعاد الأولوية الخاصة بتوفير المؤشرات الاقتصادية الأساسية؛
- نقص في عدد الموظفين المؤهلين بسبب نقص في التدريب وارتفاع نسبة التغير الوظيفي؛
- ونقص في التطبيق العملي المهني المكتسب خلال العمل.

كما أن دول غرب آسيا لديها أيضاً مواطن ضعف في استخدام التقنيات الإحصائية ومصادر البيانات بسبب:

- محدودية مصادر البيانات؛
- عدم وجود برامج شاملة لجمع البيانات؛
- وعدم توفر أو ضعف السجل التجاري الإحصائي.

أما عن التصنيفات الموصى بها في نظام 2008، فهي عنصر أساسي في تجميع المؤشرات الإحصائية، وقد نجد أن بعض الدول ما زالت غير قادرة على تطبيق هذه التصنيفات، إذ تبنى فرضية تجميع الحسابات القومية حسب النظام الجديد على أن مصادر البيانات يجب أن تتكيف وتجمع وفقاً للتصنيفات الدولية التي يوصي بها SNA 2008، فبعض التصنيفات الرئيسية هي:

- التصنيف الصناعي الدولي الموحد (ISIC, Rev.4) (تصنيف حسب نوع النشاط الاقتصادي)
- التصنيف المركزي للمنتجات (CPC Ver.2) (تصنيف مستند على الخصائص الفيزيائية للسلع)
- التصنيف الموحد للتجارة الدولية (SITC Rev.4) (تصنيف مستند على طبيعة البضائع والمواد المستخدمة في الإنتاج)
- تصنيفات النفقات حسب الغرض:

- تصنيف الاستهلاك الفردي بحسب الغرض (COICOP)
- تصنيف وظائف الحكومة (COFOG)
- تصنيف المؤسسات غير الهادفة للربح التي تخدم الأسر المعيشية (COPNI)
- تصنيف نفقات المنتجين بحسب الغرض (COPP)

لوضع استراتيجية وطنية ناجحة وفعالة، يجب القيام بإجراء تقييم شامل لجميع جوانب العمل الإحصائي مما يتطلب تقييم الإطار المؤسسي بين الأقسام المختلفة في الأجهزة الإحصائية وعلاقتها مع الجهات ذات العلاقة، البنية التحتية، السجلات الإحصائية، العلاقات مع المستخدمين ومزودي للبيانات، المشاركة في أنشطة دولية والاستفادة منها فنياً ومادياً، توفر الكوادر الفنية المؤهلة والقدرة على تنفيذ المسوح الاقتصادية والأسرية وغيرها.